الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 5209 | الإثنين | 27 ذي الحجة 1446 هـ | 23 يونيو 2025 م | السنة الثامنة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

ضمن الاستعدادات الوطنية بناء على توجيهات مجلس الوزراء

وزارة المالية تفعل خطة الطوارئ وتعزز جاهزيتها لضمان كفاءة الأداء في الظروف الطارئة

تفعيل الأنظمة المالية للعمل عن بعد ضمن بيئة إلكترونية آمنة عبر برامج حماية متخصصة

حرصاً على تعزيز الاستعدادات الوطنية ورفع كفاءة الجاهزية الحكومية ضمن منظومة الدولة المتكاملة في مواجهة أي طارئ، وبناءً على توجيهات مجلس الوزراء، أعلنت وزارة المالية عن تفعيل خطة الطوارئ الخاصة بها لضمان استمرارية الأعمال المالية والخدمية بكفاءة عالية للحفاظ على سلامة الأداء الحكومي في جميع الظروف

وقد اتخذت وزارة المالية عدداً من الإجراءات الاحترازية الشاملة تمثلت في تجهيز الملاجئ في مبنى مجمع الوزارات (الشرقي والجنوبي) بكامل إمكاناتها الفنية والخدمية، وذلك لاستيعاب نحو 900 شخص وتصنيفها C4 بحالة ممتازة، إلى جانب تخصيص مخازن في الموقف الشرقي لاستخدامها عند الحاجة

وتضمنت الإجراءات ايضاً تفعيل الأنظمة المالية (Oracle وGFMIS) من خلال أجهزة بديلة، مع تمكين العمل عن بُعد ضمن بيئة إلكترونية آمنة عبر برامج حماية متخصصة

كما تواصل الوزارة تحديث خطة الطوارئ بشكل مستمر من خلال التنسيق المباشر مع الجهات المعنية، ومن ضمنها وزارة الداخلية ممثلة في إدارة الدفاع المدني، حيث تم عقد اجتماع تنسيقي ضمن هذا الإطار، لضمان أعلى مستويات الجاهزية والاستجابة الفورية.

وزارة المالية
Ministry of Finance
State of Kuwait | دولة الكويت

وزارة المالية أعلنت تفعيل خطة الطوارئ

بسبب زيادة المخاطر الجيوسياسية في الخليج العربي

محللان كويتيان: التوترات بالشرق الأوسط رفعت أسعار شحن النفط بنحو 25 %

الغربللي : الأوضاع قد تعيد هيكلة سياسات الطاقة العالمية وتعزز الاتجاه نحو الاستثمار في بدائلها

بهبهاني : رغم تصاعد المخاطر في بعض مناطق الشحن العالمية تبقى تكلفته ضمن نطاق معقول

المستشار في مجال الطاقة جمال الغربللي

الخبير في الشؤون النفطية د.عبد السميع بهبهاني

أكد محللان نفطيان كويتيان أمس الأحد أن أسعار شحن النفط الخام سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال الأيام القليلة الماضية متأثرة بتصاعد التوترات في الشرق الأوسط على خلفية الحرب الإيرانية - الاسرائيلية وما صاحبها من مخاوف بشأن تأثر ممرات الشحن الحيوية لاسيما مضيق هرمز.

وقال المحللان في تصريحين منفصلين لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) إن أسعار تأجير ناقلات النفط العملاقة وغيرها من السفن المتوسطة قفزت بنسب تراوحت بين 15 و25 في المئة مقارنة بفترة ما قبل الأزمة الحالية كما ارتفعت أقساط التأمين على السفن العاملة في المنطقة بشكل كبير تجاوزت في بعض الحالات 30 في المئة.

وأرجع المستشار في مجال الطاقة جمال الغربللي ارتفاع أسعار الشحن إلى الحرب الحالية وزيادة المخاطر الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي وبصفة خاصة الممر الرئيسي لتصدير النفط المتمثل بمضيق (هرمز) والذي يمر عبره 20 في المئة من النفط العالمي.

وأضاف الغربللي أن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف التأمين على ناقلات النفط من دول الخليج فضلا عن سلسلة من التأثيرات الاقتصادية والسياسية الكبيرة إقليميا وعالميا منها على سبيل المثال ارتفاع أسعار الوقود عالميا وسلاسل التوريد وتكاليف نقل البضائع مما يرفع أسعار تكاليف الإنتاج وبالتالي ينتقل التأثير إلى أسعار السلع الاستهلاكية.

وأوضح أن الدول الرئيسية المستوردة للنفط من الخليج العربي مثل الهند والصين ستواجه تباطؤا في اقتصاداتها وتضخما نظرا لارتفاع فواتير الطاقة.

وأفاد بأنه في حالة "تدهور الأوضاع في الخليج العربي وإغلاق مضيق (هرمز) قد تضطر بعض الدول المصدرة للنفط مثل الكويت والسعودية والعراق والامارات" إلى خفض الصادرات مؤقتا أو تغيير المسارات من خلال ممرات بديلة مثل زيادة الاعتماد على خط أنابيب نقل البترول السعودي الى البحر الاحمر وميناء (الفجيرة) في الإمارات وشمال العراق مما يقلل المعروض في السوق وهو ما سيؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار لمستويات قياسية.

وبين أنه في مواجهة هذه التحديات قد تلجأ البنوك المركزية إلى رفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم مما يبطئ النمو الاقتصادي العالمي لافتا إلى هذه التوترات والأوضاع لا تسبب صدمات نفطية مؤقتة فحسب بل قد تعيد هيكلة سياسات الطاقة العالمية وتعزز الاتجاه نحو الاستثمار في بدائل الطاقة بينما تواجه الاقتصادات الهشة خطر ركود حاد.

من جانبه قال الخبير والاستشاري في الشؤون النفطية الدكتور عبدالسميع بهبهاني إنه في شهر مايو الماضي انخفضت تكلفة استئجار ناقلات النفط العملاقة من حوالي 40 ألف دولار في اليوم إلى 26 ألف دولار لليوم وهو تراجع يعكس حالة من الفائض في عدد الناقلات المتاحة في السوق تزامنا مع ضعف الطلب الآسيوي على النفط.

ودعا بهبهاني إلى قراءة أكثر واقعية لمؤشرات السوق قائلا إن كلفة النقل على أساس كل برميل تتراوح بين 1 و 3 بالمئة من قيمة البرميل في حالة استخدام الناقلات الضخمة وهي نسبة مستقرة ولا تشير إلى صدمات كبيرة في تكلفة الإمدادات.

وفيما يتعلق بالتأمين أفاد بأنه ورغم تصاعد المخاطر في بعض مناطق الشحن العالمية تبقى تكلفته ضمن نطاق 0ر05 و0ر1 دولار للبرميل حتى في حالات تصاعد التوترات الجيوسياسية.

وأكد أن مضيق هرمز وباعتباره ممرا حيويا لنقل النفط لا يزال يعمل بكفاءة مما يعزز من استقرار تدفقات النفط الخام ويقلل من احتمالية حدوث اضطرابات تؤثر فعليا على الأسعار.

وبين أن العقود المبرمة لناقلات النفط تختلف جوهريا عن تلك الخاصة بالناقلات التجارية إذ تتسم الأولى بالاستقرار وطول الأمد ما يحصنها نسبيا من تقلبات السوق الفورية.

لمواجهة التحديات وتعزيز الجهود الإقليمية المشتركة

الكويت تستضيف الاجتماع الثاني لوحدة التحريات المالية الخليجية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

المشاركون في الاجتماع الأول

حمد المكراد: ضرورة تطوير العمل المشترك وتبادل التجارب والخبرات بين الدول الأعضاء

((التحريات المالية)) الكويتية توقع مع نظيرتها بالسعودية مذكرة تفاهم لتعزيز التعاون وتبادل المعلومات

استضافت دولة الكويت ممثلة بوحدة التحريات المالية أمس الأحد الاجتماع الثاني لوحدة التحريات المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك في إطار تعزيز التعاون والتنسيق بين وحدات التحريات المالية في دول المجلس.

واستعرض رئيس وحدة التحريات المالية الكويتية ورئيس اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الدكتور حمد المكراد في كلمة خلال الاجتماع عددا من الموضوعات المتعلقة بتطوير العمل المشترك وتبادل التجارب والخبرات بين الدول الأعضاء.

وأكد الدكتور المكراد أهمية تكامل الجهود بين دول مجلس التعاون لمواجهة التحديات المشتركة مثمنا جهود رؤساء وحدات التحريات المالية بدول المجلس وحرصهم على المشاركة الفعالة في هذا الاجتماع.

من جهته قال رئيس قطاع الشؤون الاقتصادية في الامانة العامة لدول مجلس التعاون الدكتور وليد الحوسني في كلمة مماثلة إن الاجتماع يتناول أهم الموضوعات التي تسهم في دفع مسيرة العمل الخليجي المشترك وتحقيق المزيد من التنسيق والتكامل بين دول المجلس.

وأشار الحوسني إلى مناقشة اجتماعات فرق العمل والاجتماع المقبل لمجموعة ال-(ايجمونت) ومخرجات فريق العمل الفني بهدف تعزيز عمليات تبادل المعلومات بشأن مقترح إنشاء منصة خليجية لتبادل المعلومات علاوة على مناقشة مقترح إنشاء مركز خليجي تدريبي في مجال مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ويأتي هذا الاجتماع ضمن سلسلة من اللقاءات الدورية التي تهدف إلى رفع كفاءة وحدات التحريات المالية وتعزيز الجهود الإقليمية المشتركة في هذا المجال الحيوي.

وفي ذات السياق وقعت وحدة التحريات المالية الكويتية أمس الأحد مذكرة تفاهم مع الإدارة العامة للتحريات المالية في رئاسة أمن الدولة بالمملكة العربية السعودية لتعزيز التعاون الثنائي في مجال تبادل المعلومات والتحليلات المالية وتنسيق الجهود المشتركة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

وأكد الجانبان ل (كونا) خلال مراسم التوقيع أهمية هذا التعاون في تعزيز فعالية الأنظمة الوطنية ومواكبة أفضل الممارسات الدولية ودعم التكامل الإقليمي وتطوير آليات العمل المشترك بين وحدات التحريات المالية بدول مجلس التعاون الخليجي بما يسهم في رفع كفاءة وكفاية منظومة مكافحة الجرائم المالية في المنطقة.

وتم توقيع المذكرة على هامش الاجتماع الثاني للجنة وحدات التحريات المالية بدول مجلس التعاون ووقعها عن الجانب الكويتي رئيس وحدة التحريات المالية الدكتور حمد المكراد وعن الجانب السعودي المدير العام للادارة العامة للتحريات المالية اللواء محمد المهنا.

في تقرير متخصص لشركة "دار السبائك" الكويتية

الذهب يغلق منخفضا عند 3368 دولارا للأونصة بنهاية تداولات الأسبوع الماضي

أنهى الذهب تداولات الأسبوع الماضي عند مستوى 3368 دولارا للأونصة مسجلاً انخفاضا أسبوعيا بنحو 2 بالمئة في ظل تذبذب واضح نتيجة تداخل عدد من العوامل الاقتصادية وتصاعد التوترات في الشرق الأوسط.

وقال تقرير متخصص لشركة (دار السبائك) الكويتية أمس الأحد إن أداء الذهب خلال الأيام الماضية جاء مغايرا للسلوك التقليدي المعتاد في فترات التوتر حيث لم ينجح في الحفاظ على مكاسبه رغم التصعيد القائم في الشرق الأوسط وسجل تراجعا وسط تراجع الإقبال على التحوط.

وأضاف أن التراجع جاء متأثرا بإحجام الولايات المتحدة عن اتخاذ إجراءات مباشرة في الصراع المتصاعد بين الاحتلال الإسرائيلي وإيران مما ساهم في تهدئة نسبية للأوضاع وخفض الطلب على الأصول الآمنة.

وأشار التقرير إلى أن تصريحات الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الأسبوع الماضي حول احتمال اتخاذ قرار خلال أسبوعين لم تكن كافية لإعادة الزخم نحو الذهب بل عززت من شهية المخاطرة في الأسواق ما دفع عددا من المستثمرين إلى تسييل مراكزهم وتحويل السيولة إلى أصول أخرى أكثر نشاطا.

وبين التقرير أن توجهات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي شكلت عامل ضغط إضافي حيث أبقى المجلس أسعار الفائدة دون تغيير لكنه ألمح إلى احتمالية إجراء تخفيضين فقط خلال العام الحالي وهو ما اعتبر أكثر تشددا من توقعات الأسواق.

ولفت إلى أن الخلافات داخل المجلس بشأن توقيت بدء دورة التيسير النقدي إلى جانب بيانات التضخم ومؤشرات التباطؤ الاقتصادية مثل تراجع مؤشر التصنيع في ولاية فيلادلفيا ساهمت في تعميق حالة الضبابية دون دعم فعلي لأسعار الذهب.

وأشار التقرير إلى أن ارتفاع مؤشر الدولار الأمريكي بنسبة نصف بالمئة أسهم في تقليص جاذبية الذهب خاصة للمستثمرين من خارج الولايات المتحدة في حين ظلت عوائد سندات الخزانة عند مستويات مرتفعة مما رفع تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالمعدن النفيس.

وأوضح أن الذهب بدأ الأسبوع عند مستوى 3450 دولارا للاونصة ثم تعرض لموجات بيع دفعت الأسعار تدريجيا إلى 3341 دولارا قبل أن يتعافى جزئيا إلى 3368 دولارا نتيجة عمليات جني أرباح قصيرة الأجل.

ورأى التقرير أن سلوك السوق أظهر تحولا في النظرة إلى الذهب كملاذ آمن حيث باتت محاولات الصعود تقابل بموجات بيع سريعة ما يشير إلى تراجع الثقة في استمرارية الاتجاه الصاعد.

ومن الجانب الفني ذكر التقرير أن الذهب أظهر إشارات ضعف بعد وصوله إلى منطقة تشبع شرائي استمرت لنحو ستة أشهر وهي أطول سلسلة صعود شهري منذ أكثر من عشرين عام.

وأضاف أن التوترات الجيوسياسية لم تعد تمثل محفزا قويا كما في السابق إذ بات ينظر إلى الصراع بين إيران والاحتلال الإسرائيلي كعامل لا يحمل تهديدا وشيكا يتطلب التحوط بالذهب.

وأشار التقرير إلى أن بعض المحافظ الاستثمارية بدأت في التحول نحو الفضة والبلاتين مدفوعة بارتفاع الطلب الصناعي ونقص الإمدادات وهو ما زاد من الضغوط على الذهب نتيجة إعادة توزيع السيولة داخل سوق المعادن الثمينة.

وتوقع التقرير أن تتأثر تحركات الذهب خلال الأسبوع الجاري بعدة عوامل أبرزها شهادة رئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي جيروم باول أمام الكونغرس والبيانات الاقتصادية المتعلقة بالتضخم وطلبات السلع المعمرة والناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى أي تطورات مفاجئة في الشرق الأوسط.

وعلى الصعيد المحلي أفاد تقرير (دار السبائك) بأن سعر غرام الذهب عيار (24) بلغ نحو 307ر33 دينار (نحو 101 دولار) بينما سجل الذهب عيار (22) حوالي 53ر30 دينار (نحو 93 دولارا) فيما بلغ سعر كيلو الفضة 402 دينار (نحو 1230 دولارا).